

اليمن

ي ضرب تحالف العدوان على اليمن عرض الحائط بكل الجهود الامة المبخولة لإنهاء الحرب. رغم تحديد موعد لإطلاق مشاورات السلام مجدداً، يواصل «التحالف» هجماته الدموية، التي حصدت أمس ارواح عشرات الاطفال في صعدة. مذبحة مروعة تؤكد سلطات صنعاء انها لن تمر من دون رد يوازي حجم فظاعتها، وهو ما سيفتح على السعودية ابواب مزيد من الفشل والاستنزاف

السعودية باحثة عن إنجاز: أطفال صعدة «هدف مشروع»!

ي ضرب تحالف العدوان على اليمن خُبط عشواء. لا يدري من أي باب يمكنه اللولج إلى انتصار. محاولات التقدم المتواصلة على جبهة الساحل الغربي لا تسفر عن شيء يُذكر. والسعي المستمر إلى «قطع رأس الأفعى» في صعدة بات أمشياً ما يكون بعرض هزلي. اما صنعاء، فقد انتهى أمر الرهان على إمكان إسقاطها منذ زمن. ما العمل إذا؟ توقف السعودية عن عبور شحناتها النفطية عبر باب المنذب، مُستدعية العالم إلى تدخل فوري وعاجل لحماية الملاحة الدولية، فتكاد لا تلقى مبيحاً. ترفع صوتها بالمطالبة بتعميق الشراكة الأميركية - الغربية في الجريمة، تحت ستار ضرورة «تحرير» الحديدة بوقف تهريب السلاح. فلا فيديها «الحلفاء» بأكثر مما أقادوها به إلى الآن، على فداحتها، واقع لا تجد الرياض طريقة للتعامل معه سوى بمزيد من الأخطاء والمجازم، التي تستدعي «حتماً» رداً يمتدنيا يوازي حجم الماساة. مع ما سيعنيه ذلك من إغراق إضافي للمملكة الطائشة - التي نالت كفايتها من انار العدوان منذ اندواعة في آذار/ مارس 2015، على موعد مُجدد مع المذبحة. أكثر من مئة يمني، معظمهم أطفال، كانوا في طريقهم إلى مقر دورة صيفية في مدينة ضحيان، سقطوا ما بين قتل وجريح بغارات لطيران

«التحالف» على سوق ضحيان. آخر حصيلة حتى مساء أمس أشارت إلى 50 قتيلًا ما يزيد على نصفهم من الأطفال الذين لا يفوق عمر أكبرهم 13 سنة، و77 جريحاً. لم تكن السعودية مسؤليتها عن الغارات التي وقعت لحظة توقف السائق لإبتياح ما يروي به عطشه، لكنها تجزأت على وصف الضحايا بأنهم «هدف عسكري مشروع». منطلق مقلوب ليس مستغرباً على «التحالف» الذي كان الناطق السابق الخورة وسوق السمك في الحديدة وأخر الأسبوع الماضي. تضليل لم يدفع هذه المرة، «ثلك البشرية» الذي قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أمس إنه وقف مع بلاده ضد كندا، أو ما يزيد أو ينقص، إلى أدوات وغطاء لأعمالها الإرهابية»، وإن من كانوا على متن الحافلة التي استهدفها القصف هم من المخطئين والمشتغلين لإطلاق الصواريخ» على المدارس بأن «مليشيات الحوثي» تستخدمها لتجنيد الأطفال وها هو خُلف عسيري، تركي المالكي، يدافع عن مذبحة ضحيان بالقول إن «المليشيات الحوثية تتخذ الأطفال التغطية على الجريمة السعودية الجديدة. إذ اجتمعت المنظمات الدولية على تلك الادعاءات، عمدت القوات الإعلامية السعودية إلى الترويج لإسماء «قادة ميدانيين» زعمت أنهم قُتلوا في الغارات، وهم «المسؤول عن التجنيد والمتهم بتدريب صغار السن وإرسالهم لجبهات القتال على صالح فايع، وأحد أبرز المدربين على الأسلحة والرماية محمد عبد الله ستين، ومدرب القناصة أبو العز المرائي».

لكن مصادر مطلعة في صنعاء نفت، في حديث إلى «الأخبار»، أن يكون أي من قيادات «انصار الله» العسكرية أو خارجيتها هبذر نوويرت، «التحالف»

«منظمة الصحة العالمية» والمجلس الشوري للاحدين» و«انقاذوا الأطفال» و«طباء بلا حدود»، على إدانة الجزرة «الغربية المخزية والمعترجة عن استخفاف صارخ بقواعد الحرب»، وتحميل «التحالف» لاسؤولية عنها. والدعوة إلى تحقيق «كامل وفوري ومستقل» فيها. حتى الولايات المتحدة، الشريك الغربي الأول للسعودية في عدوانها على اليمن، لم تستطع إيجاد مسرب يمكن من خلاله الدفاع عن الرياض، وحققها في «محاولة القضاء على بعض اللاعنين السيئين» كما كانت تقول قبيل ساعات من جريمة صعدة، فدعت على لسان الناطقة باسم وزارة خارجيتها هبذر نوويرت، «التحالف»

وحكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، إلى التحقيق في الهجوم. دعوة لا تهرُ الاعتقاد الراسخ لدى «انصار الله» بأن «اميركا وبريطانيا تتحلقان مسؤولة هذه الجريمة وساققتها من الجرائم التي ترتكب بسلاحهما» وفق ما أكد رئيس اللجنة الثورية العليا» محمد علي الحوثي، الذي اعتبر مذبحة ضحيان دليلاً على أن «قيادة تحالف العدوان ترقرض السلام»، جازماً أن «جرائم العدوان لن تزيد الشعب اليمني إلا تماسكاً وضموداً». وهو ما شدّد عليه أيضاً الناطق باسم «انصار الله»، محمد عبد السلام، بعد وصفه تبريرات «التحالف» لجزرة صعدة



ما يزيد على نصف القتلى اطفال لا يفوق عمر اكبرهم 13 سنة (اف ب)

بأنها «قمة السفخ والسقوط... وقبح يُضاف فوق الجريمة»، على أن أكثر ما بدا لافتاً من بين ردود صنعاء على الجريمة، والتي سُجل ضمنها أيضاً بيان المكتب السياسي لـ«انصار الله» الذي توعد «التحالف» بـ«رد قاس»، وإصدار وزارة الدفاع في حكومة الإنقاذ هي الأخرى بياناً دانت فيه الجزيرة، مؤكدة أن «وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة لن تترك مثل هذه الأعمال الجبانة والمذانة تتمر من دون عقاب مضاعف في الزمان والمكان الذين تزيّد الشعب اليمني إلا صعدت أن الرد العسكري على هجوم عليه أيضاً الناطق باسم «انصار الله»، محمد عبد السلام، بعد وصفه تبريرات «التحالف» لجزرة صعدة

مقالة تحليلية

تصعيد وتفاوض و«عض أصابع»: الرهان على نجاح المقاومة في غزة

يحيى دوق

إسرائيل غير معنية بنشوب حرب مع قطاع غزة. هذه حقيقة باتت خارج التقدير والتحليل. وهي أيضاً إحدى أهم نتائج جولات التصعيد المحدودة والمتكررة أسبوعياً بين الجيش الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية. حقيقة تحرص عليها إسرائيل في موازاة استخدام فلسطيني مقابل، يُستخدم هذا «الحرص» في محاولة لفك الحصار أو تقليصه عن قطاع غزة. أسباب امتناع إسرائيل عن مباشرة الحرب تتعلق بتداعيات الحرب نفسها، وأثمانها ونتيجتها المحدودة في التوصل إلى واقع تهديدي مقلص، لكن في الوقت نفسه، تنشغل إسرائيل كذلك بمواجهة التهديد الشمالي مع الساحتين اللبنانية والسورية، حيث لا تقارن تهديداته بتهديد الجبهة الجنوبية. رغم أن خطورة اندلاع مواجهة واسعة فيها، مرخحة أكثر بكثير من الشمال، وتترك الفصائل الفلسطينية حقيقة الموقف الإسرائيلي وأسبابه، مع إدراكها أيضاً حدود فاعلية هذه الأسباب، الأمر الذي يفسر إقدامها على الرد على اعتداءات إسرائيل، وكذلك يفسر أن ردود الفعل مدروسة وموجهة وغير منفلتة. من يبلور القرارات في غزة، يدرك أيضاً أن المواجهات والتصعيد المحدود لو جاء في ظرف مغاير، زمني تحديداً، لكانت ردود الفعل الإسرائيلية مغايرة وربما منفلتة، رغم كل الأسباب المانعة، وتبعات المواجهة الواسعة مع القطاع.

في المقلب الإسرائيلي، تصرّ المؤسسة الأمنية الإسرائيلية على منع التصعيد الشامل، وتدفع أيضاً باتجاه إيجاد تسوية سياسية ما، من شأنها أن تمنع هذا التصعيد. المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تدفعها إلى هذا التوسع، باتت واضحة جداً. مع ذلك، تتداخل التجاذبات الداخلية والمواقف المتعارضة بين أطراف وشخصيات المؤسسة السياسية في تل أبيب. في مزايدات على محاباة اليمين، تطفأ ضد الفلسطينيين من ذلك، المؤسسة السياسية تنصاع في نهاية المطاف إلى رأي وتقدير المؤسسة الأمنية بضرورة التهدئة، التي تدفع إليها في كل ما مرة يتجه فيها الميدان إلى تصعيد، وإن كان محدوداً. موقف المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الساعي إلى

التهدئة ضامن إلى الآن أن لا يتطور التصعيد، وإن تكرر، إلى مواجهة واسعة. لكنه غير قادر، كما يبدو إلى الآن أيضاً، على أن يدفع إلى «تسوية» سياسية ما، تتضمن تنازلات إسرائيلية فعلية تجاه القطاع، هي لزوم منع التصعيد نفسه وإمكاناته، بعد أن وصلت الأمور في غزة إلى الحد الذي لا تجد الفصائل معه شيئاً تخسره، في حال الانتقال إلى التصعيد الكلي. في المقلب الثاني، بات بالإمكان القول، والتشديد على القول، إن فصائل المقاومة الفلسطينية نجحت في وضع حصار غزة، وضرورة العمل على إلغاءه أو تقليصه تقليصاً ملموساً. على رأس جدول الأعمال الإسرائيلي، كما دفعت المؤسسة الأمنية نفسها إلى تبني هذه الرؤية وكذلك أطرافاً اقليمية ودولية. نجاح احتاج إلى الكثير من الجراة والشجاعة والتضحيات، وإلى فهم عميق للموقف الإسرائيلي ومحركاته وعوامله. وإلى الظرف الصاس جداً لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وتوضع تركيزها على الجبهة الشمالية، حيث التهديد والخطورة لا يقاسان بما عليه الوضع في الجبهة الجنوبية مع غزة. وإذا كانت هذه هي محددات المشهد الميداني، وتبعاً له السياسي، في قطاع غزة وزراه، بات بالإمكان فهم تأسيسات جولات التصعيد وكيفية التعامل معها وكذلك التنبؤ بنتائجها. مع إدراك خطورتها أيضاً، رغم حرص أطرافها على منع التصعيد الشامل. وكانت جولة التصعيد ما قبل الحالية أنتجت ديناميكية وروى لحل تسويي كاد يفضي إلى تهدئة مع حلحلة معقولة جداً إزاء حصار الفلسطينيين في القطاع. ورغم اختلاف التسيبات حول البنود العامة لهذه التسوية، لكنها في المحصلة تتضمن تنازلات إسرائيلية، وكذلك اقليمية. من شأنها أن تقلص حصار غزة إلى الحد الذي يمكن للفصائل الفلسطينية الموافقة عليها، مع سلة تنازلات مقابلة يمكن التعايش معها فلسطينياً. اعترض «الصفقة» كما كادت تتبلور في خطوطها العامة، جزء من التفاصيل التي تحولت بفعل المزايدات الإسرائيلية الداخلية إلى بنود رئيسية، وكذلك إرادة توسعة هذه التسوية لتشمل أسرى ومعتقلين، رعونة ومزيدات إسرائيلية يبيئية، أثرت على المفاوضات، والندية أمام الاحتلال.

هي إذن مفاوضات، بين إسرائيل والفلسطينيين، نجحت الفصائل الفلسطينية في الدفع إليها وتركيبتها على رأس سلم أولويات إسرائيل، في استغلال واضح وجريء لظروف تل أبيب وانشغالها الاستراتيجيية. مفاوضات قد تسفر، وقد لا تسفر، عن نتائج تتعلق بفك الحصار عن غزة، أو جزء كبير منه. إصرار الفلسطينيين وجراتهم، وتمسكهم بخياراتهم وإصرارهم عليها، من شأنها أن تجبر الإسرائيليين، وحلفاهم الإقليميين، وأيضاً جزءاً من الداخل الفلسطيني، على الانصياع وتحقيق مطالب غزة، التي ما كان يمكن الرهان على تحقيقها لولا خيار المقاومة وصدّ الاعتداءات الإسرائيلية، وإظهار الندية أمام الاحتلال.

ليس هن باب الصدفة

أن السلفيين يشكّلون قوام التشكيلات الموالية لـ«التحالف»

عند، وحالياً يقاتلون «انصار الله» في جبهة الساحل الغربي. ولا يقتصر الأمر على الوية «العالمقة»، فكل قادة الوية «الحزام الأمني» من السلفيين، كما أن الوية «الحماية الرئاسية» التابعة للرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، والتي تم استقدام عدد منها في الأسابيع الأخيرة إلى جبهة الساحل، تشكل هي الأخرى جزءاً من أدوات استيعاب السلفيين. أدوات زودتها الإمارات بأحدث أنواع الأسلحة الغربية، فيما أدار الضباط الإماراتيون عمليات مقاتليها، الذين كان يرفدهم شيوخٌ، وظيفتهم

المفارقة أن دولة الإمارات، التي تناصب الإسلام السياسي العدا، وتعتمد في اليمن على قوى سلفية تدبّر بالواله الخالص لها، وتعمل وفق برامج سياسية، وتمارس طرقها القتالية انطلاقاً من أيديولوجيتها، علماً بأن أبو ظبي كانت جزيّت الاستفادة من فصائل جنوبية غير سلفية. إلا أن هذه الأخيرة لم تثبت في المعارك لفقدها المشروعية والوفاق والأهداف. تماماً مثلما حصل في سوريا حيث تراجمت الفصائل غير الدينية ليتصدّر «داعش» و«القاعدة» - الفرع السوري (جبهة النصرة) المشهد.

مقالة

«التحالف» الخاسر في اليمن: إدارة التوحّش بديلاً

لقمان عبد الله

قوى العدوان في مديرية الديرهمي جنوب الحديدة. هكذا، تستعيض الإدارة المشتركة للحرب (السعودية الإماراتية بإشراف أميركي) عن العجز عن الثبات، والقدرة على المنازلة الميدانية. بالتفوق في السلاح الجوي، وكذلك باستئجار القوى السلفية والمواثيق الحاكمة للحروب القيم والمواثيق الحاكمة للحروب بتصفيتها، قبل أن يُستعلم عن اسمه واسم محافظته. الحادثتان المذكورتان ليستا الوجيهتين في سياق الحرب على اليمن. فقد حملت هذه الحرب الكثير من عمليات إعدام

الأسرى اليمينيين، كما شهدت في السنة الأولى منها قيام فصائل مقاتل إلى جانب الإمارات ببيع أسرى من «انصار الله» إلى تنظيم «داعش»، الذي نشر لاحقاً تسجيلاً مُصوّراً يظهر تفنّنه في كيفية إعدامهم. وقائع ليست، بحال من الأحوال، منعزلة عن السياق الذي يُشْن فيه العدوان على اليمن. فكما أن السعودية والإمارات تتطلّعان في أهدافهما غير الخاضع اليمن بانتقاص سيادته، ومنعه من الاستفادة من موارده وموقعه الحيوي، لاعتقداهما بأنه في حال تمكّن الشعب اليمني

من استثمار ثرواته، فإنه صصبح منافساً قوياً للصفة الشمالية من الجزيرة العربية، فيما كذلك تتعاملان مع الشعب اليمني بالكبر الذي نشر لاحقاً تسجيلاً مُصوّراً يظهر تفنّنه في كيفية إعدامهم. وقائع ليست، بحال من الأحوال، منعزلة عن السياق الذي يُشْن فيه العدوان على اليمن. فكما أن السعودية والإمارات تتطلّعان في أهدافهما غير الخاضع اليمن بانتقاص سيادته، ومنعه من الاستفادة من موارده وموقعه الحيوي، لاعتقداهما بأنه في حال تمكّن الشعب اليمني

السنة بأجمعهم سلفيين حاربوا

«انصار الله» في دماج، ثم قاتلوا إلى جانب القوات الإماراتية التي دخلت